







تنتياهو يلتقط صورة مع طائرة أف-٣٥ لدى وصولها لمطار عسكري العام ٢٠١٦.

## ماذا يقف وراء تواتر الحديث عن ضمان تفوق إسرائيل العسكري؟

كتب عصمت منصور:

لم تمض أيام قليلة على توقيع إسرائيل والإمارات العربية على اتفاق تطبيع العلاقات بينهما، حتى انخرق النقاش داخل إسرائيل، ومن مختلف الجهات الأمنية والسياسية والإعلامية، من الحديث عن الاستثمارات الضخمة والأفاق التي سيفتحها أمام إسرائيل والفوائد التي ستجنيها من وراء هذا الاتفاق (الذي شدد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لحظة إعلانه على أنه الأول الذي يجسد مبدأ عدم التبادلية وتقديم تنازلات لكونه قائماً على أساس «سلام مقابل سلام»). إلى التهديد الكامن فيه، خاصة فيما يتعلق بما كشفه الصحافي الإسرائيلي ناحوم بارنياغ في صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن أن الاتفاق سيمكن الإمارات من الحصول على طائرات إف ٣٥ التي تعتبر الطائرات القتالية الأكثر تقدماً في العالم، والتي لا تمتلكها أي دولة في المنطقة، وذلك كجزء من الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي المرعي أميركيا.

ما كشفه بارنياغ أكدته صحيفة «نيويورك تايمز»، وعاد وأكده الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رغم نفي نتنياهو له، وهو ما دفع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إلى اعتباره خطراً يمكن أن يعرض التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي للخطر، وهو «ما لا يمكن التسامح به». قائد سلاح الجو الإسرائيلي، عيمكان نوركين، لم يستطع أن يتجاهل الأمر، حيث قال في مقابلة خاصة أجرتها معه القناة ١٢ إن «للولايات المتحدة مصلحة في حفظ التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي» مؤكداً بما قاله رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي في هذا الصدد، بأن إسرائيل تريد «جدا جداً أن تبقى على تفوقها النوعي»، وأن هذا الأمر (التفوق النوعي) مصان بقانون في الولايات المتحدة الأميركية وهو «ما يمكن إسرائيل من التأثير على قرار» بيع الطائرات إلى الإمارات.

ويمكن القول إن إجماع وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد سلاح الجو على رفض المس بالتفوق النوعي العسكري الإسرائيلي حتى في ظل اتفاقية سلام مع الإمارات، يعكس أهمية هذا المبدأ ورسوخه في العقيدة الأمنية الإسرائيلية منذ عقود واعتباره بمثابة حجر الزاوية في بقاء إسرائيل.

ولادة «عقيدة التفوق»

منذ إنشائها، عانت إسرائيل من معضلة قالت إنها غير قابلة للحل بأي حال من الأحوال، وهي أنها ستعاني دوماً ومهما حدث من كونها دولة أقل عدداً ومساحة وموارد وسكاناً، من الدول العربية التي تحيط بها، وتنافسها العداء ولا تعترف بحقها في الوجود، وترى أنها دولة غير

شرعية، قامت على انقراض الفلسطينيين الذين هجرتهم من بلادهم بقوة السلاح.

أدرك ديفيد بن غوريون هذه الحقيقة مبكراً، وعبر عنها، وفق دراسة أجراها العقيد احتياط مثير فينكل والباحث نيف فريدمان، بنظرية مضادة تقوم على أساس التفوق البشري النوعي، المستند إلى العقيدة القتالية والتأهب والتدريب لأن «العنصر البشري (الإسرائيلي) يتفوق بما لا يقاس في قدراته الأخلاقية والثقافية على جيراننا، كونه رأس مالنا الوحيد والأساس حتى الآن»!

يوضح فينكل أن بن غوريون لم يكن يقصد، عند حديثه عن التفوق البشري، قدرة الجندي على التحكم بألة الحرب وتشغيلها، بل القدرات النفسية والذهنية لدى هذا الجندي، وشعوره بالتهديد الوجودي العميق «وأن لا خيار أمامه» وأن أمن المجتمع الإسرائيلي يقع على عاتقه. وزير الدفاع الأشهر في تاريخ إسرائيل، موشيه ديان، أعاد صياغة ما قاله بن غوريون، بأن اعتبر أن الجندي الإسرائيلي يستمد تفوقه من قاداته وعلوه الأخلاقي، مفسراً أن هذا التفوق يعني «قدرة الجندي الإسرائيلي على الارتجال، والمبادرة، والمرونة، والتفكير خارج الصندوق».

أما كتاب «الأمن القومي الإسرائيلي» الذي ألفه الجنرال يسرائيل طال، فقد شدد هو الآخر على التفوق النوعي معتبراً أن لا قدرة أو رغبة لدى إسرائيل في منافسة العرب على الكم، وأن الرد على هذه الحقيقة غير القابلة للتبدل، يكمن في التفوق النوعي لدى الجنود والضباط الإسرائيليين، والذي يمكن اشتقاقه من الجوهريّة الدائمة والحافز على القتال.

التشديد في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية على التفوق البشري، ومميزات الجندي الإسرائيلي مقارنة بالجندي العربي، في الحقبة التي سبقت إنشاء إسرائيل حتى فترة بداية التسعينيات، تستمد أساساً من طبيعة الصراع ومحدداته وحالة شبه التساوي النسبي في العتاد العسكري والتطور التكنولوجي بين إسرائيل والدول العربية في تلك الفترة، التي كان فيها التهديد نابعاً من أنظمة لا تقيم علاقات مع إسرائيل ولا تعترف بها، تمتلك جيوشاً نظامية تتفوق على إسرائيل عددياً، وتتلقى التسليح من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، وخاصة في مصر وسورية والعراق.

الالتزام الأميركي بتفوق إسرائيل عسكرياً

واجهت إسرائيل الجيوش العربية في ثلاث حروب متتالية، استطاعت أن تنتصر فيها، أو أن لا تسجل هزيمة تظهر ضعفها وتهدد وجودها (النكبة وحرب ٦٧ وكونها جزءاً من العدوان الثلاثي في ١٩٥٦)، قبل أن تتكفل الولايات

المتحدة بتسليحها وضمان تفوقها العسكري النوعي كل جيرانها العرب.

حتى منتصف الستينيات تبنت الولايات المتحدة سياسة (محايدة) في بيع السلاح لمنطقة الشرق الأوسط، أطلقت عليها سياسة البيع «العادل» للسلاح والتي أزدادت من خلالها «أن لا تتفوق أي دولة في المنطقة على الدول الأخرى» في ظل الحرب الباردة التي كانت تخوضها على مستوى العالم مع الاتحاد السوفييتي، وقد عبرت عن هذه السياسة برفضها طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي إشكول تزويد إسرائيل بمنظومات متطورة، متعهداً بدل ذلك «بتحريك أسطول بلاده الأساس للدفاع عن إسرائيل» إذا ما تطلب الأمر ذلك.

التحول في السياسة الأميركية، قاده الرئيس جونسون في العام ٦٨ (بعد وربما بسبب الانتصار الإسرائيلي في حرب ٦٧) بموافقته على بيع إسرائيل ٥٨ طائرة فانتوم و١٠٠ طائرة سكاي هوك، ومنذ ذلك التاريخ لم تزود الولايات المتحدة إسرائيل بالسلاح فقط، بل سنت قانوناً خاصاً تم إقراره في العام ١٩٧٦ يلزم الرئيس الأميركي بعدم عقد أي صفقة سلاح تهدد التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم في العام ٢٠١٢ إضافة بند إلى هذا القانون يلزم البيت الأبيض بالحصول على مصادقة الكونغرس على بيع أي صفقة سلاح لدول الشرق الأوسط، وهو ما يعني أن السياسة العامة والتوجه السياسي يحفظ تفوق إسرائيل تحولا إلى قانون ملزم ويحظى بمباركة الحزبين.

هذا التعهد الذي تطور إلى قانون، تم تعزيزه والتأكيد عليه في كل اتفاقية عسكرية أو مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة، كما حدث في (اتفاقية العشر سنوات) التي حددت حجم المساعدات العسكرية لإسرائيل في السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٧، حيث أدرج بند ينص على «أن الولايات المتحدة ملزمة بأن تكون أي صفقة سلاح موجهة لدول الشرق الأوسط، خاضعة لمبدأ عدم المس بالتفوق النوعي الإسرائيلي»، وهو ما عاد وأكد عليه باراك أوباما العام ٢٠١٥ في رسالة أرسلها إلى الكونغرس الأميركي ذكر فيها «أن لا يوجد رئيس أميركي قبله» قدم لإسرائيل ما قدمه هو، وأن التفوق النوعي الإسرائيلي هو «أساس التعاون بين البلدين».

الدعم الأميركي العسكري لإسرائيل لا يقتصر على بيعها السلاح المتطور، وحجبه عن الدول الأخرى، حتى تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام، بل والمساهمة في تمويل بناء أنظمة أمنية دفاعية متقدمة مثل القبة الحديدية وصواريخ حيتس، وتصنيف إسرائيل منذ العام ١٩٨٧ على أنها «شريك استراتيجي رئيس» ومن ثم في ٢٠١٤ اعتبارها

«الحليف الرئيس من خارج دول حلف الناتو»، بالإضافة إلى الدعم المالي السنوي بـ ٣,٨ مليار دولار سنوياً، وهي أكبر مساعدة تقدمها الولايات المتحدة في تاريخها، وجاء هذا الدعم بعد انتهاء الحرب الباردة وأنهيار الاتحاد السوفييتي، وخروج مصر ومن ثم الأردن من دائرة الصراع بعد التوقيع على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وأنهيار الجيش العراقي الذي خضع للاحتلال الأميركي المباشر، ودخول سورية في حرب أهلية قضت على أي فرصة أمام جيشها لشن هجوم على إسرائيل.

إن هذا الالتزام الذي لم يجرؤ أي رئيس أميركي (قبل دونالد ترامب) على مجرد الحديث عنه، ناهيك عن اختراجه، يعكس أن كل التغييرات التي شهدتها المنطقة إنما بدلت شكل التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل، من تهديدات تمثلها الجيوش التابعة لأنظمة، إلى تهديد المنظمات والأحزاب والحركات المقاومة المنضوية تحت لواء ما يعرف بمحور المقاومة.

تكنولوجيا أكثر وجنود أقل

وصف الباحث في الشؤون العسكرية إسحق بن يسرائيل، في سلسلة مقالاته التي جاءت تحت عنوان (النظرية النسبية في بناء القوة)، فترة التسعينيات بأنها فترة الانتقال من عصر التفوق البشري النوعي إلى عصر التفوق التكنولوجي الذي لا يحتاج إلى عدد كبير من الجنود، بل إلى قوة نوعية تمتلك بنية تحتية أساسها سلاح الجو، حيث سيتم الاعتماد عليه أكثر وأكثر مع مرور الزمن، خاصة مع التغييرات التي تطرأ على المجتمع في إسرائيل، وحساسيته للخسائر البشرية، وتبدل طبيعة المواجهة من مواجهة بين جيوش إلى مواجهة مع منظمات وحركات مندمجة في السكان.

التهديد الذي يمثله المحور الإيراني، والذي يعتمد على الهجمات الصاروخية، بسبب البعد الجغرافي واعتماده على حلفاء محليين من أحزاب المقاومة، بالإضافة إلى تجربة الانتفاضة، كلها عوامل رفعت من قيمة التفوق التكنولوجي على حساب التفوق البشري الذي نادى به بن غوريون وديان، وهو ما عبرت عنه الوثيقة الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي التي تمت صياغتها في العام ٢٠٠٦ وابتدأ يطلق عليها اسم «وثيقة مريدور»، والتي اعتبرت أن «جوهر التفوق الإسرائيلي يكمن في التفوق التكنولوجي» خاصة في المجال الجوي والبحري.

طائرات إف ٣٥ التي تعتبر التجسيد الأبرز لهذا التفوق ولحجم التعاون الأميركي الإسرائيلي، حيث سمح لإسرائيل بأن تضع منظومات خاصة بها في الطائرة الأكثر تطوراً في العالم، وأن تشارك في تطويرها وأن تمتلك أذناً بشراً ٧٥

طائرة منها بقيمة ١٥,٢ مليار دولار، تجعل النقاش الذي يدور حولها يختزل في ثنياه مجمل عقيدتها العسكرية ورؤيتها للمنطقة، التي وإن استطاعت أن تعقد اتفاقية تطبيع علاقات مع بعض دولها، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة الاحتفاظ والحرص على بقاء التفوق العسكري النوعي كما هو، خاصة وأن هذه الأنظمة تعتبر في نظر إسرائيل أنظمة غير مستقرة ولا يمكن الرهان عليها على المدى البعيد، لا سيما بعد تجربة إيران الشاه التي تحولت بين عشية وضحاها عقب ثورة الخميني في ١٩٧٩ من الحليف رقم واحد إلى العدو الأكثر شراسة وتهديداً لأمن إسرائيل.

تساءلت صحيفة «دفار» في سياق إجمالها للاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي: هل تقايض إسرائيل تفوقها العسكري النوعي مقابل القبول بها وشرعنتها إقليمياً؟ ليجيب الباحث الكبير في معهد هرتسليا أودي أفنطال بشكل حاسم بأن «فقدان إسرائيل للحصرية في امتلاك طائرات إف ٣٥ سيؤدي إلى تآكل تفوقها النوعي وحرية الحركة التي تتمتع بها في المنطقة، ما سيقلص الفجوة بينها وبين دول المنطقة وهو ما يعد خطراً غير مستقرة».

لا شك في أن الولايات المتحدة التي يرغب رئيسها وحليفه الأكثر حميمية بتنهاؤها أن يسجلا إنجازاً على شكل اتفاقيات سلام بين إسرائيل ودول عربية (الأسباب ذاتية قبل كل شيء)، سيجدان الطريقة المناسبة لحفظ التفوق النوعي الإسرائيلي من خلال رزمة جديدة من المساعدات والاتفاقيات العسكرية التي باشر وزير الدفاع بيني غانتس بحبثها مع البنتاغون، دون فقدان أو إهانة الحليف الذي لا يقل أهمية في الخليج الذي سيكتفي بالحصول على الطائرة حتى لو بعد سبع سنوات، كما صرح بذلك سفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، وبعد أن تعاد صياغة الطائرة وضمان عدم المس بالتفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

المؤشر الأخر الأكثر دقة في التعبير عن عدم قبول إسرائيل بالمقايضة المفترضة بين القبول في المنطقة مقابل التفوق النوعي، يمكن الاضطلاع إليه من تصريحات نتنياهو نفسه والنظرية الجديدة التي لم يكف للحظة عن الترويج لها، والتي تفترض أن السلام يصنعه الأقوياء، وأن السلام مع الإمارات أصبح ممكناً بفضل القوة التي تتمتع بها إسرائيل، لتتمتع هذه التصريحات التفوق النوعي لإسرائيل وظيفته أخرى غير الردع وحماية وجود الدولة، وظيفته ملموسة أصبح بالإمكان تلمسها وهي: «جلب السلام غير المقرون بتنازلات».

## قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

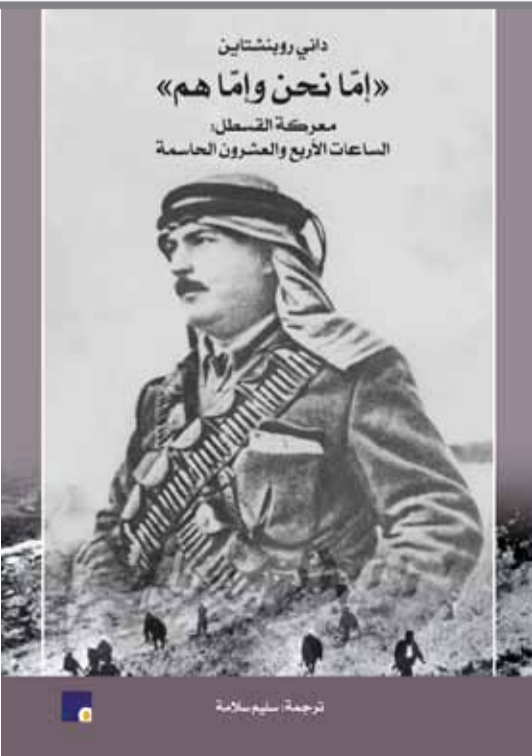
«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

داني روينشتاين  
«إمّا نحن وإمّا هم»  
معركة القسطل،  
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة



ترجمة: سليم سلامة

# إسرائيل وتشكل «حيتان المال»: هل الدولة تدعمهم أم باتت ضعيفة أمامهم؟

كتب محمد قعدان:



(إبأ)

نتنياهو. عنوان لشراكة المال والسلطة في إسرائيل، والصورة من تظاهرة حديه مطالبة برحيله.

نشأت ظاهرة «حيتان المال» في إسرائيل بعد عقود قليلة من «استقلال الدولة»، عبر عملية الخصخصة التي قادتها الحكومة لتحويل ممتلكات وشركات تغطي وتخدم القطاع العام من الحكومة إلى رجال أعمال مستقلين.

وجاء ذلك من خلال الضغط المستمر والمكثف الذي حفزته السياسة اليمينية الأيديولوجية في العام ١٩٧٧، ومن جهة أخرى بتأثير التوجه العالمي نحو الخصخصة كجزء أساس من النسق النيوليبرالي.

واليوم بعد مرور ما يقارب الأربعة عقود على هذا التحول، كيف تدير إسرائيل اقتصادها، وهل فعلاً استطاعت تحقيق سوق حرة وأكثر تنافسية مما كان قبله؟

من المهم البقاء نظرة على القوة المتزايدة بنيويا لـ«حيتان المال»، وكما أوضح المحلل الاقتصادي الإسرائيلي غاي رولنيك في عدة برامج ومقالات فإن «حيتان المال» لن ينتهوا فقط حينما تقوم بسجن أحدهم، فالمسألة أكثر تعقيداً، وهي شبكة كاملة من رجال أعمال وشركات، والأهم هي سياسات حكومية.

وأعد الصحافي آفي بار- إيلي، مؤخرًا، تقريراً في صحيفة «ذي ماركر» رصد فيه ثلاثة مسارات لتعامل الدولة مع «حيتان المال»، وخاصة في سوق الغاز الطبيعي، وأشار إلى أنه في الدول التي يسميها الديمقراطية الغربية نجد مساراً رابعاً هو الأكثر أهمية، ولكنه غير متوفر حالياً في الدولة، والقصد المواجهة السياسية لهذه الظاهرة، ثم محاصرتها وتفكيكها بنيويا.

في هذا المقال سأحاول فهم آليات الدولة في الاحتواء الإيجابي لـ«حيتان المال»، وكيفية التعاطي معهم، كما جاء في تقرير «ذي ماركر»، وسأحاول التطرق إلى الظاهرة ونشأتها.

والحديث عن مسارات الدولة الثلاثة للتعامل مع «حيتان المال» يتم من خلال التشديد على سوق الغاز، التي تعتبر مهمة بسبب استخدامات الغاز المتعددة في السوق والصناعات الإسرائيلية عموماً.

ولفت الدكتور روني هيلمان في مقال له على موقع «غلوبس»، إلى أن «سعر الغاز الطبيعي في إسرائيل من الأهم في العالم، باعتباره أحد المكونات الأساسية للمعيشة». وأضاف أن معظم المنشآت الصناعية والكهربائية والمائية والصناعية الكبيرة، بما في ذلك إسمنت البناء، يتم إنتاجها باستخدام الغاز. ومن هنا أهمية سوق الغاز والاحتكار الجاري رهنًا على أيدي شركات مثل «ديلك» و«نوبل».

## المسار الأول: «الدولة تدفع»

يتسم سوق الغاز في إسرائيل بارتفاع شديد في الأسعار في إثر هيكلية السوق الاحتكارية، وعلى سبيل المثال إبان أزمة كورونا انخفضت أسعار الغاز في العالم وتراجعت أسعار الطاقة عموماً، وبينما يباع الغاز (لكل وحدة حرارة) بأكثر من ٤,٨ دولار، انخفضت الأسعار على العقود الفورية في أوروبا والولايات المتحدة إلى ١,٧ دولار. وهذه الأسعار بقيت مرتفعة في إسرائيل بسبب احتكار مجموعتي «ديلك» و«نوبل». وما زالت المجموعتان تبيعان الغاز بمبلغ مرتفع وتجنبان من ذلك أرباحاً، على حساب الدولة وشركة الكهرباء الحكومية.

وبنية الاحتكار الذي تمارسه «ديلك» و«نوبل» لسوق الغاز الطبيعي، تتأسس على المبلغ المرتفع للغاز، ودفع هذه الأسعار بمليارات الشواكل من الأموال العامة، كـ«ملاوة وضمان احتكاري». وتضيف «ذي ماركر» أن شركة الكهرباء تستمر في الدفع «دون التشكيك في السعر ودون الاستفادة من فرص الخروج من العقد؛ وبالتالي، وافقت على طلب شركات الغاز لإجراء تغييرات على العقد لصالحها». وهذه البنية الاحتكارية هي نتيجة صفة الغاز في العقد الأخير.

وبحسب تقرير مراقب الدولة، في أيار ٢٠١٧، فإن التنبؤات غير الصحيحة وقلة التنسيق بين الهيئات الحكومية تسببت في خسارة لمستهلكي الكهرباء تقدر بـ٧,٢-٨,٣ مليار شيكل (٢-٢,٣ مليار دولار)، وفي عدم الاعتماد على السعر الأدنى للغاز كما جاء في خطة الغاز الحكومية التي وافق عليها الكنيست في العام ٢٠١٥.

وأشار التقرير أيضاً إلى «وجود فجوة كبيرة بين

## الاتفاقية الموصوفة في «خطاب النوايا الأولى»

للمفاوضات الموقعة من قبل الطرفين، والاتفاقية النهائية الموقعة، والتي أصبح فيها سعر الغاز باهظ الثمن»، وتم على أساس السعر الباهظ إنشاء آليات الترابط (والتي تعنى بالحفاظ على السعر في ظل الأزمات والتضخم) وفي إثر ذلك لحقت بالاقتصاد أضرار جمة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الاتفاقيات هي جزء من بنية احتكارية، تضمن الحفاظ على دور شركات الغاز الكبيرة، من جهة الحكومة وتخسر وعموم المواطنين يدفعون، ومن جهة أخرى تغطي الشركتان متطلبات الغاز في الدولة، مع ضمان أرباح باهظة.

وأوضح التقرير أن الدفع الباهظ من قبل الحكومة والأموال العامة للشركتين جرى من خلال تعهد شركة الكهرباء بشراء كميات كبيرة من الغاز بناء على تقديرات مفرطة للطلب المتوقع، متجاهلة وجود توقعات أخرى، اتضح أنها أكثر دقة. وتبين لاحقاً أن هذه الاتفاقيات كانت في صالح الشركتين، وأيضاً كانت لها آثار سلبية على السوق عموماً.

وهكذا نتضح لنا معالم المسار الأول أمام الدولة، وهو الدفع للشركتين بطرق عدة وملتوية على القانون، وتصبح الشركتان أكثر قوة ومتانة وتثبت موقعهما كـ«حيتان المال».

## المسار الثاني: «الدولة تغض عينيها»

أورد التقرير في «ذي ماركر» أن الصحيفة أطلعت على مصادر تبين انتهاكات قامت بها «ديلك» و«نوبل» منها: (١) عدم الالتزام بالترتيبات التقيدية؛ (٢) رفعنا الأسعار بشكل تعسفي؛ (٣) أجبرت العملاء على توقيع عقود شديدة القسوة؛ (٤) اعترضنا على المنافسين؛ (٥) تهددان الحكومة والدولة السيادية بأنه في حال أتاحت التنافس في قطاع الطاقة والغاز ستقومان بفصل خطوط أنابيب أساسية لاقتصاد الدولة.

كفكف ترد الدولة وهيئة المنافسة الحكومية ورؤسيتها ميخايل هلبيرين؟

يقول التقرير ساعراً من عدم تصزف الدولة: «تتخذ الشركتان كل استفزاز ممكن لجذب الانتباه من السيدة هلبيرين، كما لو أنهما تشعران بالملل من الفراغ التقبيدي الذي تعملان فيه، وتبحثان عن بعض الإجراءات»، مما يبين ببساطة أن الدولة

وهيئتها «تغض عينيها»، عن التصرفات التي يصفها التقرير بأنها «خطر استراتيجي أممي». الهيئة أيضاً لم تقم بواجبها إبان انخفاض السعر العالمي للغاز، الذي كان من المتوقع أن يعكس في السوق المحلية، إلا أن الشركتين كانت لهما خطط أخرى ولم تسمحوا بانخفاض السعر كما جاء في تقرير آخر لـ«ذي ماركر» في آب ٢٠٢٠. وتجسدت قوة الاحتكار في حزيران ٢٠٢٠، حينما جاءت فرصة لشركة الكهرباء لشراء الغاز بأسعار أدنى من الخارج إبان أزمة كورونا، وفي إثر ذلك هددت الشركتان ضمناً بأن شراء الغاز الرخيص في الخارج يمكن أن يؤدي إلى إجراءات قانونية. وكان من المتوقع في الوضع الحالي لاقتصاد الطاقة المحلي والانخفاض الحاد في أسعار الغاز العالمية، أن تتصرف الدولة بشكل عاجل وحاسم لتخفيف قبضة الاحتكار على سوق الغاز، ولو بشكل طفيف، إلا أنها بقيت صامته.

## المسار الثالث: «الدولة تطيع وتقلص الخسارة»

حذر نائب المدعي العام، المحامي آفي ليخت، منذ العام ٢٠١٤، من عواقب الهيمنة التي تفرضها «ديلك» و«نوبل» على مكامن الغاز في جميع الشركات الثانوية والدولة عموماً. ونقلت «ذي ماركر» عن ليخت قوله «إن قوة السوق التي تبنيتها الشركتان تثير قلقاً يتجاوز مواضيع السعر والمنافسة تجاه مجالات أخرى، وخصوصاً قدرتهما على التأثير في عملية صنع القرار في اقتصاد الدولة عموماً». وقد تحققت هيمنة الشركتين كاملة على سوق الغاز، مما يتيح لهما الهيمنة على قطاعات أخرى في الدولة.

ويتضح أن الدولة والوزارات المختلفة وافقت على أن تتيح هذه القوة للشركتين وأن «تطيع رغباتهما»، وتسليم الخطوط وأنابيب الأكسجين الأساسي للدولة ليد شركة أجنبية، كما جاء في تقرير «ذي ماركر». ليس ذلك فقط، بل تساعد في «تعبيد طرق جديدة» للهيمنة والاحتكار سواء من خلال القانون أو السياسات الاقتصادية، في ثلاثة «موانع رئيسة» وفقاً للدكتور هيلمان: المانع الضريبي لكل شركة تريد البحث عن خزان غاز جديد، إذ سيكون عليها أن تدفع ضريبة ٦٠٪ كاملة من الدخل المتوقع. والنتيجة: لا تأتي شركات مهنية من الخارج إلى إسرائيل للتنافس في احتكار الغاز. ومانع البنية

التحتية، حيث يظلم من أي شركة جديدة تحاول العثور على الغاز والتنافس مع الاحتكار القائم بناء بنية تحتية من غير المرجح استخدامها بمئات الملايين من الدولارات. والمانع القانوني، ويتجسد في منع شركات جديدة من البحث عن الغاز وكسر الاحتكار، من خلال ترتيبات قانونية وعوائق في نقل الملكية.

والملفت للنظر أن احتكار سوق الغاز ليس الوحيد في الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، مجموعة إنتاج واستخراج موارد البحر الميت الطبيعية، المتنوعة والعديدة، مجموعة «أي. سي. إل» (ICL)، تأسست في العام ١٩٦٨ كمجموعة حكومية، إلا أنه في العام ١٩٩٢ قامت الحكومة ببيعها ضمن المرحلة الثانية والتي عُرفت بالمرحلة الذهبية للخصخصة، والتي تضمنت شركات كبرى ومهمة. وأوردت «ذي ماركر» أنه منذ حوالي العام قررت شركة «أي. سي. إل» عدم دفع ضريبة الأرباح الفائضة الكاملة والتي تعرف بـ«ضريبة شيشنسكي» التي حدتها لها مصلحة الضرائب، لمجرد أنها تعترض عليها. ولفنت التقرير إلى أن مبلغ الضرائب لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار، «كان من المفترض أن يتدفق إلى صندوق الدولة، ومن شأن هذا الإيداع تمويل نفايات أزمة كورونا، على سبيل المثال». بالتالي عدم المراقبة والإزام «حيتان المال» بالقانون ثم الدفع أدى إلى خسارة أموال طائلة، وما يميز هذه الخسارة أنها تأتي ضمن غض الطرف إلى حد طاعة الشركات الكبرى المهيمنة على أهم قطاعات الموارد والصناعات، وعدم مواجهتها سياسياً. وأيضاً تتهرب هذه الشركات من الدفع من خلال الثغرة المتواجدة فيما يتعلق بـ«ضريبة شيشنسكي»، فهي تدفع ضرائب وفقاً للمادة ١١ من قانون الضرائب على الأرباح من الموارد الطبيعية، إلا أنها تعمل على «تأجيل مبالغ الضرائب المتنازع عليها حتى نهاية التحقيق في الأمر. وبعبارة أخرى، يخلق القانون حافزاً لشركات الموارد الطبيعية لتأجيل دفع الضرائب تحت أعدار مختلفة وغريبة، ثم جز سلطة الضرائب إلى المحاكم لسنوات دون دفع».

أتاحت هذه الثغرات القانونية عدم الدفع من قبل مجموعتي الغاز «ديلك» و«نوبل» ومجموعة شركة استخراج الموارد الطبيعية من بحر الميت «أي. سي.

إل»، وأيضاً تحدي أجهزة حكومية وتهديدها.

## عن اضمحلال الدولة مقابل قوة «حيتان المال»

أوضح المحاضر والأثروبولوجي جاسون هايكل، في ورقة بعنوان «النيوليبرالية ونهاية الديمقراطية»، أن الحزبة الاقتصادية بدون تقييدات تتيح تراكم القوة بيد مجموعة من الشركات وأصحاب المصالح، وتقتضي الانهيار التدريجي للآليات الديمقراطية وأهمها قدرة الناخبين والشعب على التأثير في السياسات الاقتصادية. ويوضح ذلك قائلاً «إن النيوليبرالية تميل إلى تقويض السيادة الوطنية للدولة، لدرجة أن برلمانات الدول المستقلة المفترضة، لم تعد لديها سلطة على قرارات سياستها الخاصة بل تحكمها بدلاً من ذلك البنوك الأجنبية، وخزانة الولايات المتحدة، والاتفاقيات التجارية، والمؤسسات الدولية غير الديمقراطية، وكلها تمارس نوعاً من قوة السيطرة غير المرئية».

نجد إذن أن تقويض سيادة الدولة هو نتيجة ديناميكيات وسياسات نيوليبرالية، وخاصة في سياق إسرائيل التي أعادت بناء اقتصادها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي ومرزت في عدة مراحل لخصخصة الشركات الحكومية؛ المرحلة الأولى بين الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٥ والمرحلة الثانية بين ١٩٨٦-١٩٩٠، وأسست هذه المراحل بدورها أساساً صلباً للنيوليبرالية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه السياسات بدأت مع اليمين، إلا أن اليسار تبناها أيضاً للحفاظ على هيمنة الطبقة الأشكنازية التي يمثلها من خلال بيع ممتلكات الدولة لها. كما جاء في تقرير لـ«مركز أدفا» في عام ٢٠٠٦ بعنوان «ثلاثة عقود على الخصخصة». وبعد ذلك اجتمعت «اللجنة الحكومية لشؤون الخصخصة»، وافقت على عدة أهداف أبرزها: خروج الحكومة من قطاع الأعمال والخدمات وتوسيع مقومات المنافسة فيه؛ جذب الاستثمار الأجنبي ودمج الاقتصاد الإسرائيلي في النشاط الاقتصادي التجاري الدولي؛ الحصول على المبلغ المناسب للشركات المراد بيعها؛ مرونة سوق العمل، وتوسيع رأس المال. وأدى ذلك إلى تشكل ظاهرة «حيتان المال» في إسرائيل، وأتاح تراكم قوة الشركات في مقابل اضمحلال القوة السيادية للدولة.

## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## تقرير «مدار» الإستراتيجي 2020

## المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدي غانم



## تحت يافطة مواجهة كورونا، مخطط تعقب استخباراتي مخصص للمواطنين العرب!

كتب هشام نفاع:



كورونا في أوساط فلسطيني ٤٨؛ مشهد من دير الأسد.

ذهبت بعض الحكومات في العالم خلال مواجهة أزمة تفشي فيروس كورونا، الذي اتفقت الجهات العلمية والطبية ذات الصلة على اعتباره «وباء» إلى انتهاج خطوات كثيرة بعضها إشكالي جداً من ناحية حدة مساهمة بحقوق مدنية أساسية. لم يقتصر الأمر على تقييد حرية الحركة ضمن الإغلاقات والحجر الصحي الجماعي لفترات محددة، بل امتد إلى تفعيل وسائل تعقب تكنولوجيا للمواطنين، وهو ما اعتبرته جهات حقوقية انتهاكاً فظاً لحقوقهم في الخصوصية. مثلاً، نقلت وكالات الأنباء العالمية أن منظمة العفو الدولية (أمستستي) عززت في عدة مناسبات عن خشيتها من تطبيقات هاتفية بأيدي السلطات تهدف إلى تعقب وتتبع مواطنين لمخصص من خالطوا مصابين بفيروس، وحذرت من أن بعض التطبيقات هي «من بين الأخطار فيما يتعلق بالخصوصية». وفنشرت: لقد لجأت العديد من الدول إلى تطبيقات عبر الهواتف الذكية المحمولة لتعقب تحركات الناس والأشخاص الذين يخالطون المصابين بفيروس كورونا، ما يسمح للمسؤولين بتتبع الأشخاص المعرضين لخطر العدوى. وبعد تحليل تقني مفصل لأحد عشر تطبيقاً عالمياً أظهرت كلها استخفافاً بخصوصية الناس بسبب استخدامها أدوات للمراقبة تستطيع الخصوصية إلى أبعد الحدود، وتتجاوز بمراحل ما يمكن تبريره من جهود التصدي لوباء الكورونا.

قبل نحو أسبوعين تبين أن السلطات الإسرائيلية ذهبت بعيداً جداً في استخدام آليات التعقب، التي أقر الكنيست استخدامها (ينظر حولها بالتفصيل لاحقاً). إذ تم وضع خطة لتعقب المواطنين العرب تحديداً من قبل موظفين سابقين في جهاز الأمن العام (الشاباك). ونقل الموقع الإخباري الإسرائيلي «واللانوور» أن الجيش الإسرائيلي مثلاً بالجبهة الداخلية، يقوم بتجنيد قدامى المقاتلين في جهاز الشاباك للهيئة العسكرية المكلفة «بصياغة صورة للوضع بين مختلف قطاعات السكان». هدف الهيئة رسمياً هو «بناء مسارات عمل وصياغة محتوى التوجه نحو القطاعات السكانية المختلفة». ويتضح أنه حين وصل الأمر إلى المواطنين العرب (وسكان القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلة). ارتأت قيادة الجبهة الداخلية، تجنيد الشاباك لهذه الغاية.

التركيز على الجليل والجولان والمثلث والقدس الشرقية من الجيش الإسرائيلي نفي في البداية بتجنيد أفراد جهاز الشاباك، لكنه اعترف لاحقاً بأنه تم التوجه لتجنيد أشخاص من عالم الاستخبارات، وفقاً لوثيقة رسمية. جاءت محاولة تجنيد عناصر الاستخبارات لغرض «العثور على أشخاص موهوبين يمكنهم مساعدة ودعم حملات التوعية المخصصة للجمهور الإسرائيلي لتوسيع آفاقه علمياً أن لكل جمهور مستهدف احتياجات معلوماتية مختلفة ومنصات مختلفة لاستهلاك المعلومات». وعليه، كما تابعت الوثيقة التي نشرها الموقع الإخباري المذكور، فإن «قيادة الجبهة الداخلية تتوجه إلى منسقي ومسؤولي جهاز الأمن العام ذوي الخبرة والتخصص في عرب إسرائيل»، مع التركيز على قرى الجليل والجولان وادي عارة ومنطقة المثلث والقدس الشرقية. وعددت الوثيقة «أفضلية عناصر الشاباك» هؤلاء، مثل الاعتماد على مصادر معلومة مرئية وعناصر ميدانية، «والإلمام بالمجتمع والثقافة العربية».

مسؤولة في تلك الجبهة الداخلية برزت بكلام منقذ هذه الخطوة، في ردها على سؤال: «لماذا لا يلجأ الجيش الإسرائيلي إلى قدامى الضباط في جهاز الشاباك، ومرشحين على هذا النحو من الإلمام بالمجتمع العربي، ويفضل للجهود إلى قدامى الضباط في جهاز الشاباك، ومعظمهم من اليهود الذين تكمن مهاراتهم في هذا المجال في إحباط النشاط التخريبي ضد الدولة - وليس في الأمور المدنية»، على حد صياغة كاتب المقال. رئيسة قسم المعلومات في قيادة الجبهة الداخلية تقول إن «اهتمامها ينصب أقل على المكان الذي أتى منه الضباط. هي هو ما إذا كانوا يعرفون كيفية القيام بالمهمة التي جندناهم من أجلها. أعتقد أن هذا هو المهم في المحصلة النهائية. من المجدي أكثر إحضار شخص يعرف ما يفعله وكيفية التعامل مع الأشياء. أنا أؤيد توظيف أفضل الأشخاص وأكثرهم موهبة، وهدفنا النهائي هو إتقان الأرواح».

**تجنس تحت عنوان الخشية على أرواح المواطنين**  
هذه الحادثة تظهر بوضوح مدى سهولة انتهاك حقوق أساسية لمواطنين والتعقب خلفهم بل التجسس عليهم تحت يافطة الخشية على أرواحهم. أو كما وصف الأمر مركز عدالة لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل: تتعامل السلطات الإسرائيلية مع العرب كما في حقبة الحكم العسكري، حيث قال المركز إنه يصعد التوجه قانونياً إلى رئيس الحكومة، وزير الدفاع والمستشار القانوني للحكومة مطالباً بإهم بحظر التجسس وجمع المعلومات من خلال الوسائل العسكرية تحت غطاء مكافحة فيروس كورونا. واعتبر

دستوري لأنه يتيح لجهاز الأمن العام استخدام آليات مراقبة جماعية متطرفة والممنوحة له فقط لأغراض أمن الدولة وليس للأغراض المدنية، وأن هذه الآليات تمس بشكل كبير ومتواصل بالحق في الخصوصية. وشدد على أن: أزمة كورونا هي أزمة مدنية معقدة وتتطلب قدرة تعامل حيوية وطويلة الأمد مع الحفاظ على الحقوق المدنية والمبادئ الديمقراطية. يعتبر تفويض جهاز الأمن العام (الشاباك) للقيام بالمراقبة والمتابعة خطوة متطرفة لا مثيل لها في أي دولة ديمقراطية أخرى تواجه وباء كورونا. هناك بدائل خصوصية وحريتهم، وهي أكثر دقة في تحديد إمكانية التواصل مع مريض كورونا. محاولات إقناع الجمهور بأن الحل إما الشاباك وإما الإغلاق التام هي تضليل واستغلال لخوف المواطنين من الفيروس المستجد.

سبق هذه الشكوى القضائية دعوى قدمتها القائمة المشتركة للمحكمة العليا في نيسان الماضي ضد إجراءات الطوارئ والتي تتيح تعقب ومراقبة الأشخاص من خلال وسائل تكنولوجيا ورقمية مثل الهواتف النقالة والحواسيب وغيرها. الالتماس الذي قدمه باسم «المشتركة» مركز عدالة، طالب بإلغاء هذه الإجراءات على الفور وعدم السماح بانتهاك حقوق المواطنين وخاصة خصوصية المواطنين. وشدد على «لا يمكن للحكومة أن تتذرع بالوضع العام في البلاد والاتلاف على الرقابة المفروضة على السلطة التشريعية من أجل انتهاك حقوق الإنسان بشكل خطير، إجراءات الطوارئ التي تمت المصادقة عليها تخطت الكثير من الحدود والخطوط الحمراء، وتعتبر أخطر من وباء كورونا الذي استغلته الحكومة للمصادقة على هذه الانتهاكات والسماح لجهاز الأمن العام الإسرائيلي بانتهاك خصوصية المواطنين وحقوقهم في الحرية الكرامة».

بعد خطوة الجيش الإسرائيلي الاستعانة بجهاز الشاباك المذكورة أعلاه، بعثت النائبة عايدة توما - سليمان (القائمة المشتركة) برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت، مطالبة إياه بالتدخل الفوري لإيقاف المخطط. وجاء فيها: بدلاً من تعيين ضباط شاباك سابقين للتجنس على المواطنين العرب بذريعة وباء كورونا، كان على الحكومة أن تتشاور مع قيادات المجتمع العربي من أعضاء كنيست، لجنة المتابعة العليا ورؤساء السلطات المحلية بالإضافة للمختصين لطر وسائل ممكنة لنشر الوعي وخفض نسبة نقل العدوى في المجتمع العربي. أما توكيل ضباط شاباك سابقين بهذه المهمة فتعكس عقلية الحكومة العنصرية التي ترى في المواطنين العرب مواطنين غير متساوين وتحاول في كل مرة إظهارهم «كأعداء الدولة»، بدلاً من مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات لتحسين التعامل مع الأزمة الحالية التي فشلت الحكومة فشلاً ذريعاً في التعامل معها.

ليبدأ، غير المعروف بتوجهه النقدي للسياسة الرسمية حين تصل الأمور إلى «الأمن»، فرفض المقترح خشية على كشف طرق عمل الشاباك؛ فقال: «هذه الحكومة بدلاً من إدارة أزمة كورونا، تقوم باستغلال هذه الأزمة من أجل خلق مكاتب حكومية لسنا بحاجة إليها. تستغل كورونا من أجل ميزانيات لكل الأصدقاء وتستغل كورونا اليوم من أجل إسقاط قوانين لا تحبها، وأن تستغل كورونا من أجل تطبيق أداة حتى الشاباك نفسه لا يحب استخدامها. هناك أدوات مدنية ممتازة، وبدلاً من كشف طرق عمل الشاباك، يصفون على الشاباك ويتسببون بالضرر للإجراءات الديمقراطية الأساسية في الدولة».

تم التوجه بعدد من الالتماسات القضائية إلى المحكمة العليا ضد هذا القانون الذي يخول الشاباك تتبع مرضى كورونا والمتواصلين معهم. في أواسط آب الماضي قالت «جمعية حقوق المواطن» وجمعية «أطباء لحقوق الإنسان»، وجمعية «خصوصية في إسرائيل» في التماس مشترك، إن القانون غير دستوري لأنه يتيح لجهاز الأمن العام استخدام آليات مراقبة جماعية متطرفة والممنوحة له فقط لأغراض أمن الدولة وليس للأغراض المدنية، وإن هذه الآليات تمس بشكل كبير ومتواصل بالحق في الخصوصية. وجاء في الالتماس أن هناك مبالغة في إيلاء أهمية تفويض الشاباك لأغراض المراقبة والتتبع، خاصة وأن هناك إجراءات أخرى لم يتم اتخاذها مثل تطبيق الرقابة من جانب آخر أثبتت تتبع الشاباك عدم فعاليته في تقصي التواصل المباشر مع مريض كورونا، ونتيجة لذلك تم إرسال طلبات للدخول في حجر لأعداد كبيرة من المواطنين دون وجود حاجة طبية لذلك، ونوه الالتماس بأن الوصول إلى المواطنين تم بفعل بند ١١ لقانون الشاباك الذي يتيح إنشاء قاعدة بيانات تشمل بيانات أعداد هائلة من المواطنين فيما تكون هذه القاعدة سرية وغير خاضعة للإشراف وغير شافة، الأمر الذي حدا بالملتصمين للمطالبة بعدم اعتماد بند رقم ١١ لقانون الشاباك في سياق تتبع مرضى كورونا. في الالتماسات السابقة التي قدمت حول تفويض جهاز الأمن العام لتنفيذ مراقبة وتتبع المرضى، قضت المحكمة العليا بأنه يجب على الحكومة التوقف عن تشغيل الشاباك لهذا الغرض، وأنه يجب عليها العمل على سن قانون خاص إذا كانت ترغب في الاستمرار في تفويضه. كما قضت المحكمة العليا بوجوب فحص فاعلية استخدام هذه الآلية وصياغة البدائل المدنية، في أعقاب قرار المحكمة تخلت الحكومة عن فكرة سن قانون (أقره الكنيست بالقراءة الأولى كما ذكر أعلاه)، ولكن مع زيادة عدد المرضى الذين تم التحقق من أصابتهم، طلبت الحكومة من الكنيست سن قانون وتم التصويت عليه بسرعة وإقراره في ٢٠٢٠/٧/٨ كأمر مؤقت لمدة ٢١ يوماً ثم تم تمديده لستة أشهر.

آليات وضعت لأغراض أمن الدولة وليس لأغراض المدنية مما جاء في الالتماس ضد القانون أن القانون غير

من جديد، بقدر الإمكان، من خلال وسائل ضبط سريعة لكل من انكشف على مريض، وبالأساس بسبب الحاجة إلى منع تفشي المرض من جديد بعد إلغاء تقييدات الحركة بشكل كامل، وإعادة فتح المرافق الاقتصادية بشكل تدريجي وعودة ملايين المواطنين إلى ممارسة حياتهم الاعتيادية».

أعضاء الائتلاف الحكومي دافعوا بشراسة عن هذا الإجراء الذي حذرت منه المنظمات الحقوقية والإنسانية ونواب في أحزاب معارضة. فالوزير يوفال شتاينيتس (الليكود) الذي عرض اقتراح القانون باسم الحكومة قال: «كل من يحاول أن ينفي التقييدات الخاصة بالوباء والمخاطر التي تحيط بالوباء ليس سوى دجال ويذر الرمال في العيون. أستطيع أن أقول لكم إن ربع الملازمين بالحجر ونصف المرضى قد جرى تعقبهم وضبط إصاباتهم من خلال الاستعانة بجهاز الأمن العام، مستوى خرق الخصوصية من خلال التحقيقات الوابئة أكبر بمئات الأضعاف من تعقب الهواتف الخليوية. سيكون من حماقة تدمير استخدام هذه القدرات، ومن المحتمل أنه لو قمنا بتفعيل القانون منذ اليوم الأول، لما كنا نصل إلى الإغلاق الذي وصلنا إليه ومررنا به. من المؤسف أنه يوجد في المعارضة من يفضلون المزاجية السياسية في الحظاظ الحقيقية. الهدف الواحد والوحيد لهذه الأداة هو حماية المواطنين. التنازل عن قدرات الشاباك سيكون بمثابة عدم مسؤولية وهذا الأمر سندفع ثمنه بصحة ومعيشة مواطني دولة إسرائيل».

**«كل ذلك نتيجة العقلية العسكرية والأمنية»**  
النائبة من القائمة المشتركة» هبة بزبك قالت في تلك الجلسة: «تريدون التلصص على حياة الفرد وحيوة المواطن بذريعة كورونا. وهذا الأمر ليس استثنائياً، فهذه هي السياسة المتواصلة التي نعرفها منذ عقود، هذه هي الهوية السياسية المتواصلة للدولة والتي تحذر منها منذ سنوات، هذا ما يميز طريقة سير الأمور في هذه الدولة أو طريقة إدارتها من قبل هذه الحكومة. لا جديد تحت الشمس. كل ذلك هو نتيجة العقلية العسكرية والأمنية. نحن العرب اعتدنا على ذلك وللأسف نحن في مرمى الهدف وينظر إلينا مثل مجرمين وكتهديد أمني متواصل، ولذلك فإن هذا يزيد الحاجة لدينا لمعارضة قانون كهذا».

النائبة من ميرتس تمار زانديجر حذرت من أنه: «إذا تم تمرير هذا القانون، فإن دولة إسرائيل سوف تتحول إلى الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم التي تستخدم جهاز الأمن العام ضد مواطنيها. دولة إسرائيل ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تواجه كورونا وهي أيضاً ليست الدولة التي عانت أكثر من غيرها من كورونا حول العالم. هي ليست الديمقراطية الوحيدة التي تواجه كورونا. وهي أيضاً ليست الدولة الأخيرة في تدرج كورونا على الإطلاق، لكنها الدولة الوحيدة التي ستقوم باستخدام جهاز الأمن العام السري ضد مواطنيها».

أما النائب من «يش عتيد (يوجد مستقبل)» يائير

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك  
facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

ورقنا على اليوتيوب  
YouTube  
http://tiny.cc/ncdkop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:  
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي